جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

رتبة المفعول به
بين التقديم والتأخير
في التركيب اللغوي العربي

الدكتور
ناصر محمود صالح النواصرة
أستاذ مساعد
جامعة حائل – كلية الآداب - قسم اللغة العربية

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م
الترقيم الدولي : ISSN 2356 - 9050

الملخص باللغة العربية

رتبة المفعول به بين التقديم والتأخير في التركيب اللغوي العربي

تناول البحث دراسة رتبة المفعول به بين التقديم والتأخير في التركيب اللغوي، فالكلمات في العربية لها مواقع محددة، حددتها قواعد اللغة، غير أن هذا لا يعني صرامة القاعدة، وعدم إمكانية تبادل االرتب بين أجزاء الكلام في العربية؛ ذلك لأن وجود بعض القرائن يعطي الكلمات مزية تجعلها تغير موقعها الأصلي، غير أن هذا لا يأتي اعتباطيا في الجملة، بل يأتي لهدف يقصده المتكلم باللغة، ليفهمه المتلقي على وجهه الصحيح؛ إذ ينوع ابن اللغة في أدائه اللغوي بين الأخذ بالترتيب الموافق للرتبة، أو مخالفته؛ لغرض يخدم المعنى، ولكي نفهم هذا التغيير بين أجزاء الكلام، ونعرف مواضعه في التركيب النحوي، قام الباحث بالرجوع إلى التراث النحوي والبلاغي؛ لدراسة بعض هذا التغيير وأغراضه داخل التركيب اللغوي، فيما يخص المفعول به موضوع الدراسة. تناول فيها رتبة المفعول به في التركيب اللغوي العربي عبر العناوين الأساسية الآتية ليندرج تحتها عناوين ثانوية :

- المفعول به في رتبته الأصلية: مفهومه، ودلالته، وأحكامه، وأهميته.
- حركة المفعول به في التركيب: مداها، وضوابطها ودلالاتها.

Rank effect between the introduction and the delay in the Arab syntax

ABSTRACT

This research studies the rank of the object between the introducing and the delay in syntax as words in the Arabic language have specific but that does not mean ،locations identified by the rules of the language strictness of the rule and not the possibility of the exchange of ranks because there are some clues give ،among the parts of speech in Arabic but that ،words a feature that makes them change their original location but comes to a goal meant by ،does not come arbitrarily in a sentence as the native ، to be understood the receiver right ،speaker of the language speaker diversifies in the performance of language between taking the for the purpose of serving the ، or breach ،order corresponding to the rank meaning and in order to understand this change between the parts of has researcher ، and know its positions in linguistic structure ،speech to study some of this ،referred to the heritage of grammar and rhetoric with respect to the object under ،change and its purposes within the syntax study in which he addressed the rank of acting in the Arab syntax world through the following basic titles to imply these secondary headings: ، its provisions ، its significance ،- The object in the original rank: concept and its importance.

and ، controls ،- The movement of the object in the installation: range implications.

تقديم:

درسَ النحاة منذ البداية الظواهر الطارئة على أصل التركيب، فجعلوها مدار اهتمامهم في كثير من أبواب النحو، فبينوا أنّ النظام اللغوي في العربية له ترتيب يُنظّم العلاقة بين مكونات الكلام، وأشاروا إلى ما يطرأ على الكلام من حذف أوتقديم أوتأخير، وغير ذلك من الظواهر، وكانوا يدركون أن التركيب له أصل، فهم يدركون، أن الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفعل أولاً، ثم الفاعل، ثم الفضلات المتعددة، فإن تقدم المفعول به على الفاعل، أو على عامله يبقى عندهم مفعولاً به، وعندما يخرج المفعول به من حالة النصب إلى حالة الرفع على الابتداء ، كانوا يخرجونه من باب المفعولية إلى باب الابتداء، وهذا الفهم تأصل لديهم من قولهم بما يسمى بالرتب النحوية، حيث نظروا إلى التركيب على أنه رتب تنتظم كل باب من أبواب النحو، وتختلف طبيعة هذه الرتب من باب إلى آخر(١)، فتتغير رتبتا الفاعل والمفعول مثلا في الجملة الفعلية عن أصل الترتيب من خلال بعض القرائن، مثل قرينة العلامة الإعرابية التي تتكفل بعدم حدوث اللبس، أو التعقيد فتقوم بتحرير المفعول به فيتقدم على الفاعل ، نحو: ضرب زيداً عمرو، لأن ظهور العلامة الإعرابية بينت أن الاسم الأول مفعول به، والاسم الثاني فاعل، وقد تلعب القرينة المعنوية دورها في عدم حدوث اللبس عند التقديم والتأخير، نحو: أكل التفاحةَ زيدٌ، فالمعنى يحتم أن التفاحة مأكولة وزيد آكلها، فأصل الترتيب بشكل عام هو المسند والمسند إليه، ثم الفضلة وما ظاهرة التقديم والتأخير عندهم إلا حديث في الرتب من خلال دراسة التركيب، إذ يحافظ عليها في بعض التراكيب، ويتم انتهاكها والانحراف بها عن الأصل في التراكيب الأخرى.

---

(١) – عوض، سامي،وشحود حسن، مفهوم الرتبة النحوية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد ١٧، ٢٠١٢م، ص: ٣.

فالرتبة[٢] في النحو هي الموقع الأصلي الذي يجب أن يأخذه اللفظ داخل الجملة بالنسبة للألفاظ الأخرى المرتبطة به بعلائق نحوية تركيبية، غير أن هناك استثناءات تخرج فيها الرتبة عن الأصل الموقعي إذا كان هناك ما هو أولى من احترام الرتبة . و بتعبير آخر هناك عوامل تؤثر في البعد الموقعي للفظ ، فتكون سببا في الخروج عن الأصل، لأن القواعد النحوية العربية تتسم بالمرونة ، ولولا مرونتها لجمدت التراكيب، ولكانت اللغة على وتيرة واحدة، ولانتفت الإبداعية داخل اللغة.

لكن تجاوز القواعد الأصلية للألفاظ ، فيما يتعلق برتبة كل واحد منها ، ينضبط بقواعد وضعها النحاة في منع أو إجازة تقديم وظيفة نحوية على أخرى : كمنعهم مثلا تقديم الصفة على الموصوف، ومن ذلك أن رتبة العامل قبل المعمول، ورتبة الخافض قبل المخفوض، والمرفوع يأتي بعد رافعه، والمجزوم بعد جازمه، والتابع بعد المتبوع، إلى غير ذلك من الأمور التي قعد لها النحاة في مسألة التقديم و التأخير. أما فيما يخص المفعول به موضوع الدراسة، فقد أطلق النحاة والبلاغيون جملة من الأحكام فيما يخصه استندت إلى تصوراتهم لنظرية العامل، وطبيعة فهمهم للرتب النحوية، إذ بينوا أن للمفعول به أربعة أحكام:

١-يجب نصبه.

٢-يجوز حذفه لدليل، نحو: " رعت الماشيةُ".

---

(٢)- مصطلح الرتبة لم يرد في كتاب سيبويه، وإنما الذي ورد في هذا المعنى مصطلح "البناء" الذي أستخدمه بكثرة في جميع أبواب النحو، وعقد له بابا سماه" هذا باب ما يكون فيه الإسم مبنيا على الفعل قدم أم أخر" كما عبر عنه بلفظ الاحتياج أو الإسناد في مواضع قليلة. ينظر: سيبويه – الكتاب، ج١، ص٨٠، ٨١، و السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب المصرية، ١٩٠/١ كما ذكر حدّ الكلام في مواضع آخرى، ينظر سيبويه، ٤٧/١ ، وذكر ابن جني مصطلح الرتبة، ينظر: ابن جني، الخصائص،٢٩٣/١-٢٩٤.

٣-يجوزحذف فعله لدليل، كقوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[٣].ذلك لأن القرائن والأحوال قد تغني عن اللفظ؛لأن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها، لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ جاز وكان للتأكيد[٤].

٤-الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل، وقد يتقدم على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معاً لضرب من التوسع والاهتمام به"[٥] .

ولن أتحدث عن الأحكام الثلاثة الأولى فيما يخص وجوب النصب وجواز الحذف، وسأتحدث فيما يخص الحكم الرابع الرتبة.

فالمتتبع لكتب التراث النحوي في تفسير هذه الظاهرة، وبيان مقاصدها ، يقع عل شيء من الفلسفة اللغوية، تباينت فيها وجهات النظر النحوية مع نظيرتها البلاغية، ولعل أجمل ما كتب في هذا الشأن ما ورد في كتاب "دلائل الإعجاز، تحت باب:"القول في التقديم والتأخير"، يقول:"هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدّم فيه شيء وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان"[٦].

وفيما يلي من أوراق نتحدث فيها عن جانب من هذه الظاهرة، نتناول فيها رتبة المفعول به في التركيب اللغوي العربي عبر العناوين الأساسية الآتية ليندرج تحتها عناوين ثانوية :

---

(٣) – سورة النمل، آية :٣٠.
(٤) – ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، د. ت، ١٢٥/١.
(٥) – ابن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية– مصر، د .ت ،٧٦/١
(٦)– الجرجاني، عبد القاهر ابو بكر عبد القاهر بن محمد بن عبد الرحمن ، دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا ، ، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٨م ، ص: ٨٣.

- المفعول به في رتبته الأصلية: مفهومه، ودلالته، وأحكامه، وأهميته.
- حركة المفعول به في التركيب: مداها، وضوابطها ودلالاتها، مع التوسع في ذكر الشواهد والأمثلة كلما لزم الأمر.

وأرجو أن أكون قد أنجزت شيئاً يلاقي قبولاً لدى كل من تُتاح له فرصة الاطلاع عليه، والله الموفق.

المفعول به في رتبته الأصلية: مفهومه ودلالته وأحكامه ، وأهميته .

المفعول به عند النحاة هو ما يقع عليه فعل الفاعل، نحو: ضربت زيداً و أعطيت عمراً درهماً[٧]، إذ جعله سيبويه ضمن أثر الفعل في الجملة؛ لأنه "الذي تعداه فعله إلى مفعول "[٨]. فإذا قلت (أكلت الطعام) ، فالطعام مفعول به ضمن أثر الفعل، لأن فعل الأكل قد وقع عليه فعلاً، وحدَّهُ أنك تصوغ من (أكل) اسم مفعول غير مقيد تعبر به عن (الطعام) فتقول (الطعام مأكول)، فمأكول اسم مفعول غير مقيد بجار. فـ (أكل) فعل متعد لأنه يباشر مفعوله، وقد وقع حدثه عليه. فهو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من فعله. فإذا قلت (مررت بخالد) فخالد ليس مفعولاً به، لأنه ليس محلاً للحدث إذ لم يتجاوز فيه الفعل فاعله إلى غيره، فلا مساغ للتعبير عنه باسم مفعول غير مقيد. فأنت لا تقول في وصفه (خالد ممرور) وإنما تقول (خالد ممرور به) فتصفه باسم مفعول مقيد بجار. فـ (مرَّ) فعل لازم لأن الحدث فيه لم يتجاوز فاعله، وإنما يتوصل إلى صلته بحرف الجر.

---

(٧)- ابن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت، ٧٥/١، وينظر، الأستراباذي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧م ،٣٠٠/١،

(٨)- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان،الكتاب، عبد السلام هارون،عالم الكتب، بيروت د. ت: ٣٤/١.

وذكره المبرد في باب المفعول، لكنه لم يتعد مفهوم سيبويه، إذ عده ضمن أحداث الفعل في الجملة، بقوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول وذلك نحو: ضربَ عبدُ الله أخاك، وقتل عبدُ الله زيداً"(٩).فالنحاة يريدون بالوقوع التعلق بسبب الوصول إلى بناء جملة تامة معنوياً، أي :"تعلقه بما لا يعقل إلا به"(١٠).

أما عند المتأخرين فهو فضلة الكلام، تمييزاً له من العمدة ، فقد عرفه ابن عصفور بقوله : "المفعول به هو كل فضلة انتهت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال بأي شيء وقع الفعل؟ ، أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه"(١١) .

فالأصل في الجمل التي تتكون من فعل وفاعل ومفعول هو: "تقديم الفاعل وتأخير المفعول، قال ابن النحاس: وإنما كان الأصل في الفاعل التقديم لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء وكذلك المفعول". (١٢)

فرتبة الفاعل مثلا هي رتبة متقدمة على المفعول به، لأن الأصل في الفعل والفاعل تقدمهما على المفعول، وذلك لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل، ولذا وجب تقديمهما على المفعول من حيث كونه فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، لكن قد يتقدم المفعول على الفاعل، وقد يتقدم على الفعل والفاعل

---

(٩) – المبرد، محمد بن يزيد،أبوالعباس،المقتضب في اللغة،تحقيق:محمد عبدالخالق عضيمة، ٩١/٣، وينظر: الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، الواضح في علم العربية، تحقيق، أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م ، ٤٢/٣.

(١٠)– الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٦٣م، ص: ٢٠١.

(١١)– ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار،الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨م، ص: ١٢٤.

(١٢)–السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط١، المكتبة العصرية –بيروت، ١٩٩٩م ،٧٩/٢.

معاً، وسوف نناقش ذلك عند حديثنا عن رتبة المفعول به بين الفعل والفاعل: المدى والضوابط.

عامل النصب في المفعول به:

اختلف النحاة في ناصب المفعول به، فالكوفيون يرون أن عامل النصب في المفعول به الفعل والفاعل معاً، نحو: ضرب زيدٌ عمراً، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول معاً(١٣).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن العامل في المفعول الفعل والفاعل معاً؛ وذلك لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعل وفاعل لفظاً وتقديراً، ولما كان المفعول لا يقع إلا بعدهما، دلّ على أنه منصوب بهما، لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول الفعل وحده، هو عدم تتابع الفعل والمفعول مباشرة، فالمفعول لا يلي الفعل مباشرة، ويُفصل بينه وبين الفعل بالفاعل؛ فلما جاز الفصل بينهما دلّ على أنه ليس هو العامل وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل معاً(١٤).

أما البصريون فاحتجوا بأن الناصب للمفعول هو الفعل وحده دون الفاعل، وذلك لأن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل(١٥) .

---

(١٣)- ينظر: الانباري، أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت٢٠٠٧، ص:٦٦، (المسألة١١)

(١٤)- ينظر:الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ٢٠٠٧، ص: ٦٦، المسألة ١١.

(١٥) – ينظر: المرجع نفسه، ص: ٦٧، (المسألة ١١)

وقد اجتمعت أغلب آراء النحاة على رأي البصريين،وحجتهم أن الفعل أصل في العمل، فهو أولى من غيره في نصب المفعول[١٦]، اذ "اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان من أجل أن يُعْلَمَ التباسُ المعنى الذي اشتُقَّ منه بهما، فعَمِلَ الرفعَ في الفاعلِ ليُعلِمَ التباسُه به من جهة وقوعه منه، والنصبَ بالمفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه" [١٧].

أهمية ذكر المفعول به في الجملة:

لذكر المفعول به أهمية كبيرة في الجملة لاتقل عن أهمية الفاعل، فقد لا يكتمل معنى جملة من الجمل من غير ذكر المفعول به،إذ إن بعض الجمل لا يكتمل معناها، ولا يصح السكوت عليها إلا بذكره، فهو طرف مهم في تحقيق معنى لم يتوافر إلا بوجوده في الجملة، فيحد من إطلاق الإسناد، ويقيده حيث يرتبط المفعول به مع فعله عن طريق دلالة الفعل على المجاوزة، وهي التعدية المدلول عليها بحالة النصب[١٨]، والنصب يحمل "معنى المفعولية والمراد به ما يسمى بالمفعول به؛ لأنه هو المفعول الحقيقي الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل"[١٩] .

والفعل" يستطيل عن طريق المقيدات،وهي ما يسميه النحويون بالمعمولات، وهذه المقيدات تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث المتضمن فيه على جهة معينة، بأن يكون الفعل متعدياً فيكون المفعول به"[٢٠].

---

(١٦) ينظر: الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص: ٦٨، (المسألة ١١) .

(١٧)- الجرجاني أبوبكر عبدالقاهر بن محمد بن عبدالرحمن دلائل الاعجاز، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا ، ط١، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ١٩٨٨م. ص: ١١٨.

(١٨)- ينظر: حماسة، محمد عبد المطلب، في بناء الجملة العربية، ،. دار الشروق، القاهرة- مصر، ١٩٩٦م، ص : ١٨٧ .

(١٩)- الجواري، أحمد عبد الستار، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧ ص: ٥٠.

(٢٠)- حماسة،محمد عبد المطلب، في بناء الجملة العربية، ص: ٨١.

ولأهمية ذكر المفعول به في الجملة وما يحمله من دلالة، لا يتخصص المعنى إلا بذكره، يقول الجرجاني: "إن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه، حاله مع الفاعل، وكما انك إذا قلت: ضربَ زيدٌ، فأسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول، فقلت: ضرب زيدٌ عمراً، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني، ووقوعه عليه. فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما"(٢١).

فحال الفعل مع المفعول، كحاله مع الفاعل، فكما انك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عديته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل بالمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه (٢٢). إذ إن بعض الجمل لا يكتمل معناها، ولا يصح السكوت عليها إلا بذكر المفعول به، فأهميته لاتقل عن أهمية الفاعل مادام الغرض من الجملة التعبير عن فكرة تامة قد تتجاوز الحد الأدنى لبناء الجملة.

وقد يكون المفعول به أهم ما يريد المتكلم إيصاله إلى السامع، يقول الجرجاني: "فقد يذكر الفعل كثيراً، والغرض منه ذكر المفعول "(٢٣). ونستطيع أن

---

(٢١)-الجرجاني ابو بكر عبد القاهر بن محمد بن عبد الرحمن، دلائل الاعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا ، ط١، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ١٩٨٨م. ص: ١١٨.

(٢٢)-التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، مختصر المعاني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ٢٠٠٤م. ص : ١٠٥.

(٢٣)- الجرجاني، دلائل الإعجاز ، تعليق محمد رشيد رضا، ص : ١٢١.

ندرك أهمية ذكر المفعول به في المعنى، من عدمه إذا قلت: (زيد لا يقرأ) ، و(زيد لا يقرأ الرواية) ، ففي الجملة الأولى(زيد لا يقرأ) ، تنفي صفة القراءة عن زيد مطلقاً ، دون تقييد أي عموم القراءة. أما جملة(زيد لا يقرأ الرواية) ، فنلاحظ أن نفي صفة القراءة عن زيد قد قيدت بالرواية دون غيرها، فذكر المفعول به قرينة لفظية، تخصص وتقيد الإسناد، وبذكره تصبح الجملة أكثر إفهاما من قبل، وكان لذكر المفعول به دور في منحها هذه الميزة[٢٤].

وقد تحتاج الجملة إلى المفعول به لغرض من الأغراض، وقد لا تحتاج إليه لغرض آخر، ففي الحالات التي يكون الغرض من الجملة إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه، دون اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل، ففي مثل هذه الحالات يستغني عن ذكره، لأن الغاية هنا إثبات الفعل على وجه الإطلاق دون تقييد، أو تحديد للمعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيت﴾ [٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [٢٧] .

وقد أشار الجرجاني في الجملة التي احتوت فعلاً متعدياً لم يذكر مفعوله إلى أنَّ " المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة"[٢٨]. فذلك يكون عندما يراد إثبات الدلالة للفاعل مطلقاً أو عندما يراد نفيه دون أن يلتفت إلى من وقع عليه الفعل من المفعول، أو في الأفعال المتعدية التي لا يذكر معها المفعول، نحو قوله تعالى:﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي

(٢٤)– نصيف، ياسين عبد اللطيف،التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم،اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥م، ص١٩ .
(٢٥) سورة البقرة: ٢٥٨.
(٢٦) سورة النجم : ٤٤.
(٢٧) سورة النجم: ٤٨.
(٢٨)_ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: ١١٩.

خَلَقَ*خَلَقَ الْأِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾[٢٩]. إن (خلق) الأولى تعني إسناد الخلق للباري عز وجل ، أنه خالق كل شيء أي خالق الخلق جميعاً. فجاء فعل الخلق مطلقاً دون تقييد وذكر للمفعول به، بغرض إثبات معنى الخلق مطلقاً.

أما كلمة(خلق) الثانية ﴿خَلَقَ الْأِنْسَانَ﴾ فقد خصصت لخلق الله تعالى بالإنسان، وهو تخصيص للإنسان بالذكر من بين ما يتناوله الخلق؛ لان التنزيل إليه، وهو أشرف ما على الأرض، ويجوز أن يراد الذي خلق الإنسان، كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ القرآن خَلَقَ الإنسان﴾ [٣٠]، فقيل: (الذي خلق) مبهماً، ثم فسره بقوله: ﴿خَلَقَ الْأِنْسَانَ﴾ تفخيماً لخلق الإنسان، ودلالة على عجيب فطرته[٣١].

وقد يُذكر المفعول به ويراد به تقييد الفعل وتخصيصه ، نحو تخصيص العبادة والتقوى والطاعة لله تعالى، اذ يأتي المفعول به مقيداً للأوامر، أي يأتي كثيراً في سياق الأمر بالعبادة والتقوى والطاعة ، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرائيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُم﴾ [٣٢]، وقوله عز وجل : ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٣٤]، وقوله عز شأنه: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّه﴾ [٣٥].

---

(٢٩) سورة العلق: ١-٢.
(٣٠)- سورة الرحمن : ١-٢-٣.
(٣١- الزمخشري جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، وفي حاشيته كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان،، ط٢، ٢٠٠١م،٧٨١/٤.
(٣٢)- سورة المائدة : ٧٢.
(٣٣)- سورة الأعراف: ٦٥،سورة هود ا: ٥٠.
(٣٤) - سورة الأعراف: ٧٣، سورة هود : ٦١.
(٣٥) - سورة الأعراف : ٨٥، سورة هود : ٨٤.

حركة المفعول به في التركيب مداها، ضوابطها، دلالاتها:

المدى والضوابط:

الرتبة قرينةٌ نحويَّةٌ من قرائن المعنى، تقوم بدور الربط بين أركان الجملة، من أجل الوصول إلى المعنى المفيد، وهي إحدى الوسائل التي تسهم في ترابط أجزاء الجملة[٣٦]، فهي جزءٌ من النظام النحويِّ يحدِّد موقع الكلمة في بناء الجملة [٣٧]، ويفرض لكلمتين بينهما ارتباط أن تأتي إحداهما أوَّلاً والأخرى ثانيًا ، ويمتنع العكس إذا كانت الرتبة محفوظة ، أمَّا إذا كانت الرتبة غير محفوظة فيجوز أن تتقدَّم إحدى الكلمتين في تعبيرٍ، وتتأخَّر في تعبيرٍ آخر من غير اتِّصاف أحد التعبيرين بالخطأ النحويِّ [٣٨].

فتؤدي الرتبة دورها في التقديم والتأخير اعتماداً على الموانع والقيود: مثل المانع المعنوي، المتمثل بالإخلال بالمعنى المطلوب[٣٩]، فيمتنع التقديم، ويتبع المانع المعنوي مانع آخر هو أمن اللبس، كأن يكون الإعراب غير ظاهر، وليس هناك قرينة تميّز أحدهما عن الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى، فالذي يلي الفعل هو الفاعل بالمعنى، فلا يصح تقديم عيسى على أنه مفعول به، ولذلك لا يجوز التقديم والتأخير للمعنى نفسه [٤٠]. فيجب الحكم بفاعلية المتقدم ومفعولية المتأخر عند فقدان العلامة الإعرابية، كما في المثال السابق لأن الفاعل يتقدم على المفعول في الرتبة فهو أقرب إلى الفعل من المفعول.

---

(٣٦)- حماسة، محمد، في بناء الجملة، العربية، دار الشروق، القاهرة- مصر، ١٩٩٦م، ص: ٧٩.

(٣٧) - ينظر: المعلوف، سمير ، حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٦م، ص: ٣٠١.

(٣٨) - ينظر: المعلوف، سمير ، حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز، ص :٣٠٩

(٣٩) - السامرائي، فاضل، الجملة العربية، دار الفكر، عمان- الأردن، ط١ ٢٠٠٠م، ص: ٥٥.

(٤٠) - السامرائي، فاضل، الجملة العربية، ص: ٥٦.

وهناك تجاذبٌ بين الرتبة والإعراب ، فالرتبة في اللغات غير الإعرابيَّة تُحدِّد الوظيفة التركيبيَّة لأجزاء الجملة ، أمَّا في اللغات الإعرابيَّة فتظهر مرونة الرتبة، وإتاحتها حرِّيَّة الحركة لتلك الأجزاء ؛بسبب تكفُّل الإعراب بتحديد الوظيفة التركيبيَّة لها ، فإذا خفي الإعراب انتفى ذلك ووجب الالتزام بالرتبة.

فالتقديم والتأخير نوعٌ من التصرُّف في التركيب والعدول عن أصل ترتيب عناصره، لغاية بيانيَّة معنويَّة ، هذا التصرُّف لا يكون اعتباطًا لغير علَّة وإلاَّ كان جورًا على التركيب ومعناه، وإفسادًا للكلام بأسره.

لذلك أطلق النحاة جملة من القواعد والأنظمة فيما يخص التقديم والتأخير استندت إلى تصوراتهم لنظرية العامل، وطبيعة فهمهم للرتب النحوية، وهذه القواعد والأنظمة اعتمدت على ما جاء في أمهات الكتب النحوية والبلاغية، كالكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، والمقتضب والكامل للمبرد، ودلائل الإعجاز للجرجاني ... وغيرها من أمهات الكتب، فقد ميزوا في حديثهم بين نوعين من الرتب:

١- الرتب المحفوظة: إذا وجد في الكلام لبس فالرتبة تبقى محفوظة[٤١]، ومن ذلك رتبة الفاعل أن يأتي بعد عامله، ولم يسمح النحاة بتقديمه عليه[٤٢]، ورتبة نائب الفاعل محفوظة كذلك بعد عامله[٤٣]. فالفاعل مثلا، لا يتقدم على عامله إلا على شرط الابتداء، ويعلل ابن السراج تقدم الفعل على الفاعل وتأخر المفعول به، فيقول:" لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم

(٤١) - ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار اهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ٢/٢٤٥-٢٤٦
(٤٢) - المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت، ٤/ ١٢٨.
(٤٣) - ابن جني، الخصائص، ٢/٣٨٥.

بالابتداء"[٤٤].وبهذا يحدث اللبس بين الجملتين الاسمية والفعلية، فلا تعود تفرق بين فاعل ومبتدأ.

٢- الرتب غير المحفوظة: وهي رتبة تنتهك لعَرَضٍ عارض[٤٥]، وهي تتصل بحرية الرتبة، كأن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، فيقدم المفعول على الفاعل، وفي هذه الحاله تنتقض الرتبة وتنتهك. وقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله" فاعلم أنه لا تنتقض مرتبة إلا لأمر حادث، فتأمله وابحث عنه"[٤٦]، وهذا الفهم يبين لنا أنهم لم يكونوا غافلين عن الانتهاك للرتبة ودلالته، فابن جني يدعو لمعرفة سر ذلك الانتهاك للرتب، ويقصد بذلك معرفة المعنى الذي يريده المتكلم، والغرض البلاغي لهذا الانتهاك.

وللتقديم أغراض متعدِّدة متنوِّعة ، يتعيَّن أحدها بحسب العنصر المقدَّم ، وبحسب المقامات والأحوال ، إلاَّ أنَّ الغرض الأوَّل من تقديم عنصرٍ ما، هو كون ذكره أهمّ من ذكر باقي أجزاء الكلام ، والعناية به أكثر من العناية بذكر غيره ، وهو ما عبَّر عنه سيبويه بقوله في الفاعل والمفعول : " ... يقدِّمون الَّذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ويعنيانهم " [٤٧]، وجعله الإمام عبد القاهر قاعدةً للتقديم بقوله : " ... لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام "[٤٨] ، إلاَّ أنَّه أكَّد أنَّ الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي لبيان سبب تقديم لفظٍ ما ، بل يجب أن يُفسَّر وجه العناية فيه وسبب أهمِّيَّته الَّتي جعلته يتقدَّم في حين تأخَّر غيره.

---

(٤٤) – ابن السراج، أبو بكر البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مطبعة النعمان –النجف ، ١٩٧٣،١/٧٣
(٤٥)– ابن جني، الخصائص، ٢/٢٩٣ – ٢٩٤.
(٤٦) – ابن جني، الخصائص، :١/٣٠٠.
(٤٧) – سيبويه، الكتاب، ١/٣٤.
(٤٨) – الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:١٠٧.

كما تحدث ابن هشام في "أوضح المسالك" عن المفعول بـه، وبـيّن أن الأصل فيه أن يأتي تتمة بعد الفعل والفاعل، وكل من ذلك جائز وواجـب، فأمـا جواز الأصل فنحو قوله تعالى:" وورِث سليمانُ داودَ "[٤٩] وأما وجوب تأخره ففي مسألتين[٥٠]:

الأولى: أن يخشى اللبس، كـ" ضرب موسى عيسى" ، ومع أن هذه النقطـة خلافية، لكن يبدو أن الدكتور تمام حسان اعتمد عليها في حديثه عن الرتبة التي نظر إليها قرينة في حال غياب العلامة الإعرابية في المبنيات. [٥١]

الثانية: أن يحصر المفعول بـ"إنما"، نحو: إنما ضرب زيدٌ عمـرا. وأجـاز البصريون والفراء والكسائي، وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، وذلـك كقـول الشاعر مجنون ليلى:

تَـزَوّدتُ مـن ليلـى بتكْلـيم سـاعةٍ ∴ كمـا أتـى ربَّـهُ موسـى علـى قَـدَرِ

وأما وجوب تقدم المفعول به على الفاعل ففي مسألتين[٥٢]:

الأولى: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعـول بـه، نحـو: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَـىٰ إِبْـرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾"[٥٣].

الثانية: أن يحصر الفاعل بـ " إنّما " نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَـى اللَّـهَ مِـنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [٥٤].

---

(٤٩) – – سورة النمل، آية:١٦.
(٥٠) – ابن هشام الأنصاري، جمال بن عبد الله، أوضح المسالك ، تحقيق، إميل يعقـوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٣، ٢٠٠٧،١/٢٤٥.
(٥١)– حسان، تمام، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص: ٢٠٨.
(٥٢)– ابن هشام الأنصاري، جمال بن عبد الله، أوضح المسـالك ، تحقيـق، إميـل يعقـوب، ١/٢٤٩ .
(٥٣)– سورة البقرة، آية: ١٢٤.
(٥٤) – سورة فاطر، آية: ٢٨.

وأمّا تقدم المفعول جوازاً على الفعل والفاعل معاً، فنحو قوله تعالى:﴿ فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون﴾ (٥٥).

وأما تقديمه على الفعل والفاعل وجوباً ففي مسألتين: (٥٦)

الأولى: أن يكون مما له الصدارة، نحو قوله تعالى:﴿ فأيّ آيات الله تنكرون﴾(٥٧).

الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿وربَكَ فكبِّرْ ﴾ (٥٨)، ونحو: "﴿ فأمَا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ ﴾ (٥٩).

أما إذا تعددت المفاعيل في الكلام، فلبعضها الأصالة في التقدُّم على بعض، إما بكونه مبتدأ في الأصل كما في باب ظنَّ وأعلم، فمفعولا ظن وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر، فإذا قلت:" علمت الله رحيماً" فالأصل "اللهُ رحيمٌ" وإما بكونه فاعلاً في المعنى، كما في باب أعطى وختار، نحو: "ألبستُ الفقير ثوباً"، وقيل: المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه، وعليه ابن هشام وبعض البصريين، قال أبو حيان: وينبني على هذا الخلاف: جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول، نحو: أعطيت درهمه زيداً "(٦٠).

فالأصل في الجمل التي تتكون من فعل وفاعل ومفعول هو: "تقديم الفاعل وتأخير المفعول، قال ابن النحاس: " وإنما كان الأصل في الفاعل التقديم لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء وكذلك المفعول". (٦١)

---

(٥٥)- البقرة:، آية :٨٧
(٥٦) – ابن هشام الأنصاري، جمال بن عبد الله، أوضح المسالك ، تحقيق، إميل يعقوب، ٢٥٤/١ .
(٥٧) – غافر ، آية: ٨١ .
(٥٨) – المدثر آية :٣
(٥٩)- الضحى: آية: ٩
(٦٠)- السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط١، المكتبة العصرية –بيروت، ١٩٩٩م ١٥٥/٢
(٦١)- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ٧٩/٢.

فرتبة الفاعل مثلا هي رتبة متقدمة على المفعول به من حيث التقدير؛ غير أنها قد تتأخر من حيث الشكل، فالفاعل وإن كان مؤخراً في اللفظ، فإنه تقديره التقديم؛ لأن الفعل لا يستغني عنه(٦٢).ويمكننا أن نناقش رتبة العناصر النحوية في الجملة الفعلية على النحو الآتي:

الرتبة بين الفعل والفاعل والمفعول به:

الأصل في الفعل والفاعل تقدمهما على المفعول، وذلك لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل، ولذا وجب تقديمهما على المفعول به، من حيث كونه فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فالفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فحقهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتي بعدهما(٦٣)، قال الله تعالى: ﴿ ووَرِثَ سُلَيْمَانُ داودَ﴾(٦٤)، فالأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه جزء منه ثم يأتي بعده المفعول، وقد يعكس الأمر، وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل وجوبا في موضعين: "الموضع الأول: أن يكون المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة، وذلك بأن يكون استفهاماً، نحو قوله تعالى" فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ "(٦٥)، ونحو: أي رجلٍ ضربت؟ أو اسم شرط، نحو: أيا تضربْ أضربْ، أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله، نحو قوله تعالى:"﴿ إياك نعبد"و" إياك نستعين﴾(٦٦)، فلو أخر وجب الاتصال فنقول: نعبدك، فيجب التقديم بخلاف قولك الدراهم إياها أعطيتك"(٦٧). الموضع الثاني: أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب " أما"، سواء أكانت"

(٦٢)- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، مخطوط، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١/١/٢٦٣.
(٦٣)- ابن عقيل،،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان بيروت،د. ت، ٢/٩٧
(٦٤) - سورة النمل، آية:١٦.
(٦٥) - غافر، آية: ٨١.
(٦٦)- سورة الفاتحة، آية:٥
(٦٧) - ابن عقيل ٢/٩٧

أما" مذكورة في الكلام، نحو قوله تعالى:" فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائلَ فلا تنهرْ[٦٨]،أم كانت مقدرة، نحو قوله تعالى:"﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[٦٩]، فإن وجد ما يكون فاصلا بين أما والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: أما اليوم فأدِ واجبك"[٧٠].

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول به، إلا أنه وجب تقديمه عند خشية اللبس، بسبب خفاء الإعراب مع عدم وجود قرينة، فلا يعلم الفاعل من المفعول، فيجب تقديم الفاعل، كقولنا: ضرب موسى عيسى، وأكرم ابني أخي، وغلب هذا ذاك، أو أن يكون محصوراً، كقولنا: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، ويتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، نحو قوله تعالى:" ﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُه﴾[٧١]، أو أن يكون الفاعل محصوراً، كقولك: إنما ضرب زيداً عمرو،أو أن يكون ضميراً متصلا، والفاعل ظاهراً، كقولك: أكرمك الله، وفي غير ذلك لك أن تُقدم أو تؤخر بشرط تجنب اللبس والتعقيد " فإن قدمت اللفظ وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، نحو قولك: ضرب زيداً عبدُ الله؛ إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأولَ منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي ببيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهُمّانهم ويعنيانهم"[٧٢].

وتتغير رتبتا الفاعل والمفعول، فتعدل عن أصل الترتيب من خلال بعض القرائن، مثل قرينة العلامة الإعرابية التي تتكفل بعدم حدوث اللبس أو التعقيد،

---

(٦٨) – –سورة الضحى، آية: ٩، ١٠
(٦٩) – سورة المدثر، آية: ٣
(٧٠)– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد ، ٩٧/٢
(٧١) – سورة البقرة، آية:١٢٤.
(٧٢) – سيبويه، الكتاب، ٣٤/١.

فتقوم بتحرير رتبة المفعول به، فيتقدم على الفاعل، نحو: "ضرب زيداً عمرو"؛ لأن ظهور العلامة الإعرابية توضح أن الاسم الأول مفعول به، والاسم الثاني فاعل، وقد تلعب القرينة المعنوية[٧٣] دورها في عدم حدوث اللبس، عند تقديم المفعول به على الفاعل، نحو: أكل التفاحة زيدٌ، فالمعنى يحتم بأن التفاحة مأكولة وزيدٌ آكلها.ونحو قولنا، أكل موسى الكمثرى، وأكل الكمثرى موسى، فإذا وُجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره.

أما إذا لم توجد القرينة اللفظية أو القرينة المعنوية، كقولك" ضرب موسى عيسى" لم يجز التصرف في الرتبة، لأن ذلك يؤدي إلى التباس المفعول به بالفاعل؛ لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، فلو وجدت قرينة معنوية تبين المفعول من الفاعل لجاز تقديم المفعول على الفاعل لانتفاء اللبس في ذلك نحو: "أكل الكمثرى موسى"[٧٤].

ويجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل لعدم وجود مانع من ذلك نحو:" ضرب عمراً زيدٌ، وقد يكون تقديم المفعول واجباً كقوله تعالى:" أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى"[٧٥]، فأيا: مفعول لتدعو مقدم عليه وجوباً؛ لأنه شرط له صدر الكلام وتدعو مجزومة به[٧٦].

وقد يُحذف الفاعل ويُقام المفعول به مقامه، فينوب عنه في رفعه وعموديته، فُيعطى له ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز

---

(٧٣)- القرينة معنوية، يفسرها المعنى، مثل: أرضعت الصغرى الكبرى، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هي الآكل. راجع شرح ابن عقيل تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ٢ /١٠٠

(٧٤)- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ٢٠٠٨، ص: ٢٠٩.

(٧٥)- سورة الإسراء، آية :١١٠.

(٧٦)- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص: ٢١٠.

حذفه، نحو: نِيلَ خيرُ نائل، فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل، وأصل الكلام" نالَ زيدُ خيرَ نائل" فحذف الفاعل "زيد" وأقيم المفعول به مُقامهُ. فلا يجوز التقديم؛ فلا نقول: خَير نائلٍ نِيل. على أن " خير" مفعول به مقدم بل على أن " خير" تعرب مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده، وهي" نيل"(٧٧).

فعند حذف الفاعل ينوب المفعول عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله استحقاقاً للاتصال به وتأنيث الفعل لتأنيثه(٧٨)، نحو قوله تعالى:"﴿ وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾(٧٩).

وعلى هذا فالرتبة بين عناصر الجملة الفعلية هي منوعة بين:

- رتبة محفوظة فيما بين الفعل والفاعل.
- ورتبة غير محفوظة فيما بين المفعول به، والفعل والفاعل.

فالمفعول يستطيع الحركة إلى يمين الفاعل أو إلى يمين الفعل والفاعل، وهذا المفعول يبقى محافظاً على وظيفته النحوية السابقة رغم تقدمه؛ لأن الفعل محتاجٌ إليه وهو مبني على الفعل على الرغم من تقدمه على الفاعل.

وخلاصة القول فإنه يجوز تبادل الرتب أو العدول عنها، بين الفعل والفاعل والمفعول به، بشرط أن لا يتقدم الفاعل على الفعل، وبشرط أمن اللبس والتعقيد بوجود إحدى القرائن اللفظية أو المعنوية التي تسمح بالعدول عن الأصل.

فالقرينة اللفظية والمعنوية مثلاً هما من عناصر الكلام يستدل بهما على الوظائف النحوية، فيمكن الاسترشاد بهما في معرفة الفاعل أو المفعول به، أوغير ذلك، ويشبه تمام حسان هذه القرائن بمعالم الطريق التي يهتدي بها المرء إلى المكان الذي يقصده، فتتضافر القرائن المعنوية مع القرائن اللفظية لتوضيح

---

(٧٧) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الين عبد الحميد، ١١١،١١٢/٢.
٧٨ – ابن هشام الأنصاري، جمال بن عبد الله، أوضح المسالك ، تحقيق، إميل يعقوب ، ٢٥٢/١.
٧٩ – سورة هود، آية: ٤٤.

المعنى، ويرجع إدراك هذه القرائن كما يقول تمام حسان إلى وضوح قرينة السياق. (٨٠)

دلالة تقديم المفعول عن أصل الوضع عند النحاة والبلاغيين :

لقد صاغ اللغويون بعض المبادئ التي يجدر بالباحث أن يضطلع بها أثناء مقاربة التقديم والتأخير، منطلقين من مبدأ عام يتعلق بإفادات العلائق النظمية، مفسرين ظاهرة التقديم والتأخير على أنها تركيز العناية والاهتمام بالعنصر المقدم، فالمتكلم يختار ترتيبا دون آخر باعتبار الظروف والمقاصد، وهو يقدم ما العناية به أشد قصداً إلى التأثير في السامع الذي هو الهدف من العملية التواصلية، رغم أن كل مكونات الجملة تهم المتكلم والسامع، إلا أن هذا الاهتمام ليس على درجة واحدة، فالمقدم درجة الاهتمام به تفوق غيره، فالأهم واجب التقديم، وهذا أصل تعليل التقديم.

هذه العوارض في التركيب النحوي لا تأتي اعتباطية في الجملة، بل تأتي لهدف يقصده المتكلم باللغة، ليفهمه المتلقي على وجهه الصحيح، يساهم في هذا الفهم الأسلوب والتركيب اللغوي والمتلقي، وسياق الكلام العام. ولكي نفهم هذه العوارض، ونعرف مواضعها في التركيب اللغوي لا بدّ من الرجوع إلى التراث النحوي القديم، وقد قمت على تأصيل نحوي بلاغي لبعض هذه العوارض في كتب اللغة.

فالعناية والاهتمام التي تناولها علماء النحو والبلاغة، وما زلنا نقرأ عنها حتى يومنا هذا في كتب النحو والنقد والبلاغة، أساسها من صنع سيبويه، فهو أول من أشار لها وطرق بابها، يقول في باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى المفعول:" فإذا قدمت المفعول وأخرت الفاعل، كقولك: ضرب زيداً عبدُ الله، فهم

٨٠- حسان، تمام ، البيان في روائع القرآن، ص: ٧، ٨.

يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى،وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٨١].

لقد وضع سيبويه للتقديم والتأخير قاعدة عامة: هي أنهم يقدمون ما يعنون به، وذلك من عادة العرب الفصحاء أنهم يقدمون الذي شأنه أهم لهم، أي إنّ سيبويه كان من الأوائل الذين وضعوا البعد التعليلي النظري للتقديم والتأخير مع مراعاة موقع الوحدات داخل الرسالة النصية، حتى أصبح مبدأ العناية والاهتمام أصلاً عند المتأخرين الذين تابعوا سيبويه في دعوته إلى تسويغ تقدم اللفظ أو تأخره بالنظر لما يمثله في السياق.

لقد بلغ تقديم المفعول به على الفاعل مرتبة أن أصبح التركيب يقبله دون أن نشير إلى أنه خرج عن أصل الرتبة العاملية التي تقتضي أن يكون المفعول به بعد الفعل والفاعل. [٨٢]، فالمفعول إن تقدم صار الوضع له، وكأنما لم يتقدم، أي حلّ موضعه الطبيعي، يقول ابن جني:" فصار تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل"[٨٣]. فالملاحظ من استقراء كلام العرب أنه يوجد مواضع جاز فيها تقديم المفعول على الفاعل وحده أو على الفعل والفاعل معاً، حيث" إن المفعول قد شاع عندهم واطرد كثرة تقدمه على الفاعل، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، نحو قوله عز وجل :﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [٨٤] فقد جاء تقديم المفعول على الفاعل في القرآن، وفصيح الكلام

(٨١) – سيبويه، الكتاب ،٣٤/١
(٨٢) – ينظر: الزركشي، البرهان، ٢٧٦/٣
(٨٣) ابن جني، المحتسب، ٦٥/١، ٦٦
(٨٤) سورة فاطر: ٢٨.

متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقدم المفعول على الفاعل كان الموضع لـــه، وأصبح وكأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل(٨٥).

وعليه فان النحاة في بحوثهم وضحوا كثيرا من أسباب تقديم المفعول به ، وما فيها من دلالة بلاغية. فنلاحظ مثلا أن سيبويه من النحاة أول من التفت إلـــى المعاني البلاغية، إذ تحدث عن تقديم المفعول وتأخيره، وهو الذي فتح الباب أمام البلاغيين في بحثهم هذه المسالة، حيث علل أمر تقديم المفعول بعنايـــة المـــتكلم واهتمامه به، فالمفعول يُقدم لغرض الاهتمام، فإن كانت العناية بالمفعول فيهمـــا أشد قدمت المفعول وإن كانت العناية بالفاعل أشد قدمت الفاعل، فالفاعل والمفعول يتقدمان بالرتبة (المنزلة) أصلاً وعدولاً.

فمن شأن المفعول به أن يتأخر عن الفاعل، ولكنه إن تقدم فضرب من العناية والاهتمام، وأن مدار الحديث منصب عليه، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب " الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول"، قال: " وإن شـــئت قـــدّمت وأخـــرت، فقلت: ضرب زيداً عبدُالله، فأمره في هذا كأمره في الفاعل"(٨٦)، ثمّ ينتقل سيبويه لضرب آخر يسببه التقديم والتأخير غير الذي ذُكِر من العناية والاهتمـــام، وهـــو إفادة المخاطب التنبيه، فإذا بنيت الاسم على الفعل، قُلتُ: زيدٌ ضربته(٨٧).

هذه الملاحظات التي ذكرها سيبوية بخصوص التقـــديم والتـــأخير، هـــي ملاحظات ذكرها في ثنايا كتابه، للوقوف على نظم الكلام وتأليفه، والتعرف علـــى مواطن الحسن والقبيح فيه، ولم يقصد لفت الأنظار إلى بلاغة التقديم والتأخير، أو بقية الفنون البلاغية الأخرى، لأن سيبويه لم يكن يقصـــد ســـوى علـــم النحـــو، والتعرف على الواقع الأسلوبي لعلم اللغة.

---

(٨٥)- ابن جني، أبو الفتح عثمان الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجـــار ، دار الشـــؤون الثقافية العامة، ط٤،،بغداد ١٩٩٠م ، ٢٩٦/١- ٢٩٩.
(٨٦) - سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ٣٤/١،
(٨٧)- سيبويه، الكتاب، ٣٥/١

فالاهتمام بتقديم المفعول به، ما هو إلا أسلوب من أساليب التعبير في اللغة العربية، نقله سيبويه لبيان أثره وأهميته، للعناية والاهتمام، والتنبيه إليه في الكلام، مستنداً إلى مفاهيم النحو، وكان مقصده التعرف على وجه من وجوه الكلام، وطرق صياغته، فقد كان سيبويه في وقت يهتم بدراسة أسلوب العرب، ووضع القواعد النحوية، والتعرف على صياغة الجملة دون النظر إلى أسرار التقديم بصورة مفصّلة كما رأها الجرجاني وغيره فيما بعد.

وهذا يدل على أن سيبويه كان من الأوائل الذين أسهموا في تأسيس البعد التعليلي النظري للتقديم والتأخير مع مراعاة موقع الألفاظ داخل الرسالة النصية، فأصبح مبدأ العناية والاهتمام أصلاً معتمداً عند اللغويين المتأخرين الذين تابعوا سيبويه في دعوته إلى تسويغ تقدم اللفظ أو تأخره بالنظر إلى ما يمثله في السياق.

أما المبرد في كتابه المقتضب(ت٢٨٥هـ) فقد خالف سيبويه عند كلامه عن تقديم المفعول به للتنبيه، فقال:" الفرق بين ضربت زيداً، وزيد ضربته، أنك إن قلت : ضربت زيداً، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع ذلك، وإذا قلت زيدٌ ضربته، فإنما أردت أن تخبرعن زيد"(٨٨)، فبين أن أهمية التقديم والتأخير تركز على توضيح المعنى، وإزالة اللبس في الكلام، فيقول:" وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى"(٨٩) نحو: إذا قلت ظننت زيداً أخاك، فإنما يقع الشك في الأخوة، فإن قلت ظننت أخاك زيداً، أوقعت الشك في التسمية"(٩٠).

(٨٨) – المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب، بيروت، د.ت، ٩٥/٣.
(٨٩) – المبرد، المقتضب، ٩٥/٣
(٩٠) – المبرد، المقتضب، ٩٥/٣

أما ابن جني فيرى أن العناية والاهتمام بتقديم المفعول به، والتي أثارها سيبويه لم يأخذ بها ، وعده رأياً رآه سيبويه، فقال:" إنما هو رأي رآه سيبويه، واعتقده قولاً، ولسنا نقلد سيبويه، ولا غيره لهذه العله ولا في غيرها، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد والخطب فيه أيسر"(٩١). فبين أن التقديم والتأخير في المفعول به ليس لعلة بلاغية، كالاهتمام والتنبيه، ذلك لأن "المفعول به قد شاع عندهم واطرد في مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن يقول: إن تقديم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال واسعاً، نحو قوله تعالى:" إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ"(٩٢) و" ألهاكم التكاثر "(٩٣)، وفي كثير من شعر الشعراء، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن، وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم"(٩٤).

لكن نرى ابن جني وإن تمسك برأيه هذا في كتاب الخصائص، إلا أنه عدل عنه قي كتاب المحتسب الذي بين فيه السر البلاغي في تقديم المفعول، فيقول :" بأن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كضرب زيدٌ عمراً، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ، فإن إزدادت عنايتهم به قدموه على الفعل، فقالوا: عمراً ضرب زيدٌ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربُّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيدٌ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثمّ زادوا على هذه الرتبة، فقالوا: عمرو

(٩١) – ابن جني، أبو الفتح عثمان ، الخصائص تحقيق: محمد علي النجار ، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة –بغداد ١٩٩٠م ، ٢٩٨/١.
(٩٢) – سورة فاطر، آية: ٢٨.
(٩٣) – التكاثر، آية:١.
(٩٤) – ابن جني، الخصائص،٢٩٧/١.

ضرب زيدٌ، فحذفوا ضميره فرفعوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صور الفضلة، وتحامياً لنصبه الدال على كونه غير صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة، حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه المخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل، وهو قولهم: أولعت بالشيء، ولا يقولون أولعني به كذا، وقالوا ثلج فؤادُ الرجل، ولم يقولوا ثلجه كذا، وهذا كلّه يدل على شدة عنايتهم بالفضلة؛ لأنها تجعل الجملة تابعة في المعنى لها، حتى أنها إذ لم تكن تابعه لها، وكان المفعول مقدماً منصوباً، فإنه لا يعدم دليل العنايه به، وهو تقديمه اللفظ منصوباً، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدماً لتدل على قوة العناية به"[٩٥].

من ذلك نرى قوة الحجة عند ابن جني في سر تقديم المفعول به، وأنه ذو شأن في الجملة،لا يقل عن شأن الفاعل، عند حديثه عن التقديم والتأخير في باب شجاعة العربية، أوجزها بالحالات الآتية: الأولى تظهر قوة العناية بتقديمه على الفاعل، والثانية تقديم المفعول على الفعل منصوباً، و الثالثة تقديم المفعول على الفعل مرفوعاً فيصبح عمدة بعد أنْ كان فضلة، والرابعة فإن الجملة تصبح مختصة بالمفعول به عندما تخلو من الضمير العائد إليه. وتظهر عناية ابن جني بالمفعول به عندما ذكر أن العرب صاغت أفعالاً وبنتها على المفعول به دون الفاعل، وذلك لشدة عنايتهم بالمفعول، ولو بنت الفعل على الفاعل لم يعط المعنى المراد فقالوا: ثَلُجَ فؤادُ الرجل، أو أولعت بالشيء[٩٦]، فتقديم المفعول في الكلام لا بدّ أن يأتي لفائدة تكسب الكلام حسناً وقوة.

---

(٩٥) – ابن جني، أبو الفتح، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر، ١٩٩٤، ١/٦٥.

(٩٦)– ينظر: ابن جني، المحتسب، ١/٦٥.، ٦٦، ٦٧.

وهو تفسير وقف عنده سيبويه، ومن بعده عبد القاهر الجرجاني، أسلوب البدء بالمفعول مع رفعه على الابتداء، ثم بناء الفعل بعد ذلك عليه، مع محاولة لتطوير هذا الأسلوب بالتعرف إلى مرحلة أبعد بحذف الضمير العائد إلى المبتدأ الذي كان في الأصل مفعولاً به، وكذلك النظر لصورة بناء الفعل للمجهول وإسناده إلى المفعول فتمثل قمة العناية به عند إبن جني، فبين أن هناك درجات من العناية سابقة على الرتبة، حاول في مواضع متفرقة تأكيد بناء الفعل للمجهول، بترك الفاعل وإسناده للمفعول على أنه نوع من العناية، فقولك: ضُرِبَ زيدٌ، ونحوه، لم يُترك الفاعل للجهل به، لأن العناية والاهتمام انتقلت من الفاعل إلى ذكر وقوع الفعل عُرف الفاعل أو جهل به[٩٧].

فإنابة المفعول به عن الفاعل إذا كان مجهولاً، أو لغرض بلاغي آخر، ترتقي من رتبة المفعول به، وقد ذكر ابن منظور" أن العرب قووا أمر المفعول به، حتى كاد أن يلحق عندهم برتبة الفاعل"[٩٨]، فالمفعول به ترتفع رتبته نائباً عن الفاعل، وعلة رفع المفعول به بالمعنى هو غياب الفاعل.

كما يصل المفعول به إلى قوة الفاعل في صيغة المطاوعة (انفعل)، نحو: انكسر الباب[٩٩]، فالفاعل (الباب) هو الذي وقع عليه الكسر، ويبدو أن صيغة المطاوعة (انفعل) جاءت موازية مع صيغة الفعل الماضي المبني للمجهول(فُعِل) لكي تلبي حاجة فئة من العرب لا يرغبون في نطق صيغة ما بُدئ بضمة، ثم كسرة لصعوبتها في الأداء[١٠٠]؛ أي أنهم كرهوا توالي الضمة والكسرة.

---

(٩٧) – ينظر: ابن جني، المحتسب، ٢٨٤/٢، وينظر: ان جني ،الخصائص، ٢٦٨/٢.
(٩٨)– ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة: قوا ، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥م.
(٩٩)– النجادات، نايف محمد، العلة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته، ٢٠٠٤م.ص: ١٢٤.
(١٠٠)– ابن جني، الخصائص، ج١١/٣.

وقد يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، بإسقاط حرف الجر وتعدية الفعل كما ذكرنا سابقا، ونُقلَ من كلام العرب أنهم يحذفون حرف الجر من متعلق الفعل اللازم وينصبونه على أنه مفعول به، ومنه قول الشاعر:

تَمُرونَ الديارَ ولم تعُوجُوا ∴ كلامُكمُ عليّ إذاً حرامُ

فقال: تمرون الديار، والأصل: تمرون بالديار، لكنه حذف حرف الجر ونصبه على المفعولية. ونقول في إعرابه: تمرون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو فاعل. والديار:مفعول به منصوب بنزع الخافض فتكون الديار هنا منصوبة بنزع الخافض، والأصل: تمرون بالديار(١٠١). وفي هذه الجملة ترقيتان؛ الأولى: ترقية رتبة الفعل من فعل لازم إلى فعل متعد، والثانية: ترقية الاسم المجرور إلى مفعول به منصوب؛ لأن العرب في كلامها أقامته مقام الفاعل.

فمنزلة المفعول عند ابن جني لا تقل أهميته عن الفاعل لأن المفعول قوي عند العرب حتى يكاد أن يوازي الفاعل، ويستدل على صحة ما يقول من كتاب سيبويه نفسه، بقوله عن الفاعل والمفعول:" ،فإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"(١٠٢) يقصد بذلك الفاعل والمفعول.

نرى في كلام ابن جني أن المفعول به ذو شأن في الجملة لا يقل عن شأن الفاعل، فكان مدار حديث ابن جني منصباً على أهمية المفعول في الجملة من حيث كون وجوده لا يقل شأناً عن وجود الفاعل في كلام العرب، وينبه إلى كثرة استخدامه في لسان الغرب.

لقد بلغ تقديم المفعول على الفاعل مرتبة أن أصبحت الصناعة النحوية تقبله دون أن تشير إلى أنه خرج عن أصل الرتبة العاملية، فالمفعول إن تقدم صار

(١٠١) – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة ،مصر،٥٣٨/١
(١٠٢) – سيبويه، الكتاب، ٣٥/١، وينظر: ابن جني، الخصائص: ٢١٨.

الوضع له ، وكأنه لم يتقدم، وإنما حلّ موضعه الطبيعي، يقول ابن جني: " فصار تقديم المفعول لمّا استمر وكثر كأنه هو الأصل"(١٠٣).

فابن جني في معالجته لوضع المفعول به في التركيب ركز تركيزاً شديداً على تقديم المفعول وأهميته البلاغية، وتظهر هذه الأهمية عند ابن جني من ناحيتين:

الأولى: تقدم المفعول.

الثانية: حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول.

كما قد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل لأغراض آخرى، أهمها الاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ (١٠٤)، فجاء تقديم المفعول به أنفسَهُم للاختصاص كما قال الزمخشري" كأنه قيل وخصوا أنفسهم بالظلم لم يتعدّها إلى غيرها"(١٠٥)، ولو جاء السياق مثلاً: كانوا يظلمون أنفسهم، لما تحقق تخصيص أنفسهم وحدهم بالظلم ، ومنه قوله تعالى :﴿ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَى وُجُوهَهُمْ النَّارُ﴾"(١٠٦)، حيث قُدم المفعول به وخصص التعبير القرآني وجوه الكافرين للفت الانتباه لما يلحقهم من العذاب والمهانة في اللآخرة، حيث كانوا يطلبون الوجاهة والمنزلة العالية في الدنيا، قال السيوطي: "وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور، نحو:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١٠٧)، أي لا غيرك وقوله تعالى: ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ (١٠٨)، أي لا غيره(١٠٩).

---

(١٠٣)- ابن جني المحتسب، ٦٥/١ .
(١٠٤) – سورة الأعراف، آية: ١٧٧.
(١٠٥)- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، وفي حاشيته كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت–لبنان، ٢٠٠١م ١٧٩/٢ .
(١٠٦) – سورة إبراهيم، آية:٥٠.
(١٠٧) سورة الفاتحة الآية: ٥.

فقد قدّم المفعول به" إياك" على فعل العبادة وعلى معنى الاستعانة؛ لأن العبادة والاستعانة مختصتان بالله سبحانه وتعالى، فلا يُعبد إلا الله ولا يُستعان إلا به[١١٠].ونحو قوله تعالى:﴿ بل اللهَ فاعبد وكن من الشاكرين﴾[١١١]، فقدّم المفعول به لفظ الجلالة" الله" على فعل العبادة وفاعله؛ وذلك لأن العبادة مختصة بالله تعالى.

كما تحدث ابن الأثيرعن تقديم المفعول به، فيرى أنه يُقدم تارة للاختصاص وتارة لمراعاة للفاصلة القرآنية[١١٢]، أما ما كان تقديمه المفعول به المفيد للاختصاص، مثل قولك: زيداً ضربت، إذ قال: "لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إقاعه على أي مفعول شئت، بأن تقول: ضربت خالداً أو بكراً وغيرهما، وإذا أخرت الفعل لزم الاختصاص للمفعول"[١١٣] ، ومثل هذا قوله تعالى: " وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا قولاً معروفاً"[١١٤]، فقُدم المفعول به(القسمة) على الفاعل (أولوا القربى) إذ إن مدار الحديث منصب على المفعول به(القسمة)، فكان الأولى أن تتقدم على الفاعل لأنها الأهم في الذكر لتكون أمام الحاضرين في اللفظ كما هي في الموقع.

---

(١٠٨) سورة الزمر الآية: ٦٦.
(١٠٩) – السيوطي جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية–الكويت، ١٩٧٩م. : ١٢/٣.
(١١٠) – الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، ١٧٩/٢، وما بعدها.
(١١١) – سورة الزمر، آية: ٦٦.
(١١٢) – يطلق ان الأثير مصطلح النظم السجعي على الفاصلة القرآنية، انظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى ألبابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٩م، ٣٨/٢.
(١١٣) – ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى ألبابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٩م، ٣٨/٢.
(١١٤) – النساء، آيه: ٨.

أما الصورة الأخرى من التقديم عند ابن الأثير، فهي من أجل نظم الكلام وتحسينه، معتمدا في دراسته على شواهد من القرآن الحكيم،[١١٥] نحوقوله تعالى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ)[١١٦] لكن ابن الأثير وإن تحدث عن هذا النوع من التقديم المفيد لمرعاة نظم الكلام وتحسينه، فلا يمنع من أن يكون التقديم للاختصاص، فالتعبير القرآني لا يحصرالتعبير لحالة واحدة، بل ربما يكون في التقديم أكثر من فائدة، وهذا راجع لعلو أسلوبه.

ونلاحظ أن الاختصاص من أبرز أغراض تقديم المفعول به ، فتقديم المفعول به في الغالب يفيد الاختصاص والحصر [(١١٧)]، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينِ﴾ [(١١٨)].

قال الزمخشري: "وتقديم المفعول لقصد الحصر والاختصاص، كقوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [(١١٩)]،وقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [(١٢٠)].والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة". [(١٢١)]

غير أن هذا لا يعني أن كل تصرف وتغيير في رتبة المفعول به يشير إلى اختصاصه، إذ نجد بعض التراكيب قد تصرّف في رتبتها ولا تفيد التخصيص أو الاهتمام ومنه قوله تعالى" ووهبنا له إسحاق ويعقوب كُلاً هدينا ونوحاً هدينا من قبل"[(١٢٢)] وإنما هو من باب المدح والثناء، وقوله تعالى ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ

---

(١١٥) – ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٣٩/٢ .
(١١٦) – سورة الحاقة، آية: ٣٠.
(١١٧) – السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو ، مطبعة التعليم العالي–الموصل، ١٩٨٩م، ٥١١/٢.
(١١٨) سورة الفاتحة الآية: ٥.
(١١٩) سورة البقرة: ١٧٢.
(١٢٠) سورة الزمر: ٦٦.
(١٢١) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل: ٥٦/١.
(١٢٢) – سورة الأنعام، آية: ٨٤.

وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلّاً فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (١٢٣)، وقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلّاً جَعَلْنَا صَالِحِينَ﴾ (١٢٤) .

أما تقديم المفعول به على الفعل والفعل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ*وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾ (١٢٥). فقد جاء لغرض التوجيه والإرشاد إذ ليس المقصود به عدم قهر اليتيم وحده دون سواه؛ وإنما لأنهما الأكثر استحقاقاً لذلك قدمهما للاهتمام بشأنهما. وهذا "ليس من باب الحصر كما هو واضح، إذ المعنى على الحصر يكون انه منهي عن قهر اليتيم دون غيره، أي يباح له ان يقهر غير اليتيم، وان ينهر غير السائل، وهو غير مراد". (١٢٦).

أما التفسير البلاغي لظاهرة التقديم والتأخير فلا ينفصل عن التفسير النحوي بل مكمل وموضح له فتتشير الشروحات البلاغية في تفسير ظاهرة تقديم المفعول به، إلى أن الجرجاني لم يقف عند حدّ القول بأن المفعول به مقدم للعناية والاهتمام أو الاختصاص، بل يجب أن يُفسر وجه العناية والاهتمام به، التي جعلته يتقدم في حين يتأخر غيره، يقول: " وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال إنه قدم للعناية ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت العناية؟ وبم كانت أهم؟ ...ولتخيلهم ذلك، فقد صغُر أمرُ التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنظر فيه ضربا من التكلف"(١٢٧)، بل تجاوز ذلك إلى ربط حركة المفعول به داخل التركيب بالمادة النفسية التي يكون عليها المخاطب أو المتكلم، واستطاع أن يكشف عن الفروق اللطيفة في هذا

(١٢٣) سورة الأنعام: ٨٦.
(١٢٤) سورة الأنبياء: ٧٢.
(١٢٥) سورة الضحى: ٩-١٠.
(١٢٦) السامرائي، فاضل صالح ، معاني النحو، مطبعة التعليم العالي-الموصل، ١٩٨٩م. ٥١٢/٢.
(١٢٧) - الجرجاني، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص: ٨٥

المجال؛ فهو يقول في تقديم المفعول به في حالة النفي: ويجيء لك هذا الفرق على وجه في تقديم المفعول به وتأخيره، فإذا قلت: ما ضربت زيداً، فقدمت الفعل، كان المعنى أنك نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهماً محتملاً، وإذا قلت: ما زيداً ضربت، فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضرباً وقع على إنسان، وظُن أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه، فلك أن تقول في الوجه الأول: ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس، وليس لك في الوجه الثاني ، فلو قلت: ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس، كان فاسداً على ما مضى في الفاعل.(١٢٨)

وإن كان كلام الجرجاني هذا يدور حول فكرة العناية والاهتمام التي تحدث عنها سيبويه، إلا أنه لم يقف عند ظاهرها، إنما سعى إلى الكشف عن السبب الذي من أجله كانت العناية والاهتمام، وهو يلوم من يقصر تفسير التقديم بالعناية، يقول: " إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يُعرف في كلّ شيء قدّم في موضع من الكلام قبل هذا المعنى ويفسّر وجه العناية فيه هذا التفسير، وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يُقال: إنه قُدم للعناية، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية؟ ... ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه"(١٢٩).

فإذا أراد المتكلم أن يجري تغييرا في المعنى عليه أن يجري تغييرا في المبنى. ويسمى هذا التغيير تحويلا يأخذ صورا متعددة. منها ما يكون لغرض القصر. ففي قوله تعالى: (بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) (١٣٠)، يلاحظ الجملة الفعلية " بل الله فاعبد" قد قدم فيها المفعول به " الله" على الفعل والفاعل " فاعبد"

(١٢٨)- الجرجاني، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص:٩٨.
(١٢٩) - الجرجاني، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص: ٨٥.
(١٣٠) - الزمر: ٦٦

وصولا إلى قصر المفعول على فعل الفاعل[١٣١]. أي قصر عبادتك على الله وحده. وفي قوله تعالى:(إياك نعبد) [١٣٢]. يلاحظ أن الجملة المضارعية " إياك نعبد " هي جملة محوّلة بنيتها العميقة " نعبدك" لإفادة الاختصاص والقصر، فالاختصاص كان بسبب تقديم الضمير المؤدي وظيفة المفعول به.

وقد يكون التحويل بالتقديم لإحداث النغم الذي له درجة كبيرة وتأثير عجيب على السامع. ويلاحظ ذلك في فواصل القرآن الكريم، فالفاصلة القرآنية لها أثر كبير في نظم الكلام، فقد يأتي التقديم والتأخير لأجلها، ومالَ التعبير القرآني إلى ذلك مراعاة للحس الصوتي، وانسجاما مع التناغم الموسيقي الذي ألفه العرب، يقول حميد العامري:" الفاصلة مناسبة لفظية تُريح القارىء وتشده إلى تلوين الصورة، وتزيد من روعة القراءة بما تخلع عليه من إيقاع محبب... مراعاة لتلك الحالة فقد يأتي تقديم المفعول به مقدماً في القرآن الكريم"[١٣٣] في نحو قوله تعالى:(فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) [١٣٤]. ذلك أن الجملتين الفعليتين " فأما اليتيم فلا تقهر"، و"أما السائل فلا تنهر" محولتان بتقديم المفعولين " اليتيم"، و" السائل" على فعليهما "تقهر" و" تنهر"[١٣٥]، وفاعليهما اللذين بنيتهما العميقة " أنت". وهذا التحويل قد جعل النص محملا بطاقة تأثيرية عالية جدا في الجانبين المعنوي والصوتي التنغيمي"[١٣٦] فنلاحظ مما سبق أن البلاغيين كانوا

---

(١٣١)- البياتي ،سناء حميد قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ،،دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، ط١، ٢٠٠٣م ، ص٤٠٨
(١٣٢) - الفاتحة:٥
(١٣٣)- العامري، التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مطبعة دار الشؤون الثقافية_ بغداد، ط١، ١٩٦٩، ص: ١١٤
(١٣٤) - الضحى : ٩،١٠
(١٣٥) - البياتي سناء حميد، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، ص٤٢٩
(١٣٦) - البياتي سناء حميد ، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، ص٤٣٠

أكثر تنظيماً، وتوضيحاً لمسألة التقديم والتأخير، لما لها من علاقة بالسياق والدلالة والتراكيب، ولكنهم اخذوا أسس المسائل من رواد النحاة" السابقين.

فللرتبة في التركيب النحوي دلالة مطردة في استعمال النحويين القدماء، ويقصد بها الموقع الأساسي الذي يقعه اللفظ في الجملة المرتبة، فالفعل رتبته قبل الفاعل، والفاعل رتبته قبل المفعول، ، وهذه الرتب لا تتغير وإن تقدمت الألفاظ أو تأخرت، نحو: عمرًا أكرم زيدٌ ، أو: أكرم عمرًا زيد .

أما المحدثون فقد خالف بعضهم هذا المفهوم، وأوضح ما نجد ذلك عند تمام حسان وبعض طلابه، وتمام وسع مفهوم الرتبة ليشمل ما يطلق على الترتيب بعامة تركيبيًّا أو دلاليًّا، وفي هذا الإطار نجده يشير إلى أن الرتبة على نوعين (الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة)، وبيّن أن غير المحفوظة "تأذن أحيانًا بالتقديم والتأخير وهو ما يعرف بتشويش الرتبة"[١٣٧]. ونلاحظ أن قوله بالرتبة غير المحفوظة التي تشوش الرتبة قول مغاير لما عليه القدماء، إذ لا يسمى عندهم رتبة إلا الموضع الأصلي، كما رأينا في التمثيل أعلاه كيف حافظ كل لفظ على رتبته بغضّ الطرف عن موقعه من الجملة. بل ذهب تمام إلى أبعد من ذلك إذ بين أن الرتبة قرينة لفظية، كما أنها قرينة من قرائن المعنى إذ إن موقع الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية، فالفرق بين (قام زيد) و(زيد قائم) هو فرق في موقع الاسم المرفوع، وقد ترتب على هذا الاختلاف في الموقع أن جعل زيد في الجملة الأولى فاعلاً وفي الثانية مبتدأ، في الوقت الذي لم يتغير أي شيء غير الرتبة في العناصر المنطوقة.[١٣٨] فبين أن الرتبة غير المحفوظة تأذن بالتقديم والتأخير، وهو ما يعرف بتشويش الرتبة، وهي وسيلة إبداع وتقليب عبارة

(١٣٧)- حسان تمام، البيان في روائع القرآن، ص: ٢٢٧.
(١٣٨)- حسان تمام، البيان في روائع القرآن، ص:٩١.

واستجلاب معنى أدبي[١٣٩]، كما بين أنه قد يتحتم عكس الرتبة أحياناً إذا اقتضت الضرورة، ومثل لهذا بقولنا (أكرمك الله) ولا جدال في وجوب تقديم المفعول به وتأخير الفاعل هنا؛ ولكن هذا غير مغير من الرتبة، فهو تقديم لفظي بغضّ الطرف عن وجوبه أو جوازه. وبين أن القرآن الكريم يتسم بحرية الرتبة لا بقيود النحو فيتحدى قواعد النحاة عند أمن اللبس، يفعل ذلك لأغراض بيانية معينة فيصل إلى هذه الأغراض دون تضحية بوضوح المعنى" [١٤٠].

كما تشير الدكتورة سناء البياتي في معرض حديثها عن تقديم المفعول به، أن التفكير بالتخصيص، يأتي بعد التفكير بالإسناد؛ لأن الإسناد هو الأساس في بناء الجملة ، وهذا يعني أن الوضع الطبيعي للمفعول به أن يأتي بعد الفعل والفاعل،[١٤١]، وتربط البياتي وظيفة المفعول به في سياقه الطبيعي بالتخصيص الذي يولد في عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم كما أنجز الإسناد، وهذا التخصيص يتعلق بالإسناد ويرتبط به، ويؤدي وظيفته في تقييد الإسناد، وتضييق إطلاقه؛ ففي قولنا مثلاً : " قرأ محمد مجلة "، نلاحظ أن القراءة المسندة إلى محمد لم تكن قراءة مطلقة، ولكن خُصصت كونها قراءة مجلة. فالمفعول به فضلة مخصصة، ولكنها فضلة لازمة.

نخرج مما سبق بثلاثة أمور، هي:

أ- قابلية المفعول به للحركة داخل السياق.

ب- قابلية المفعول به للحذف داخل السياق.

ت- قابلية المفعول به للإحلال؛ إذ يمكن للمفعول به أن يحل في رتبة الجار والمجرور، كما في قولنا: " أخذت بيدك، وأخذت يدك" ، وقد يسقط حرف الجر

---

(١٣٩) – حسان تمام، البيان في روائع القرآن، ص:.٢٢٧.
(١٤٠)– حسان تمام، البيان في روائع القرآن، ص:.٢٢٧.
(١٤١)– البياتي سناء، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: ١٨٥.

فينتصب المجرور على أنه مفعول به، ويُسمى المفعول على نزع الخافض[١٤٢]، فهو يرجع إلى أصله في النصب، كقول جرير:

تمرونّ الديارَ ولم تَعُوجوا ∴ كلامُكُمو عليّ إذاً حرامُ

وبعد فالذي يبدو لي أن اللغة وجدت من أجل التفاهم والإفادة، والعربي يقدم في كلامه ما هو أهم، إذ ينوع ابن اللغة في أدائه اللغوي بين الأخذ بالترتيب الموافق للرتبة، أو مخالفته؛ لغرض يخدم المعنى ومن هنا تقدم الفاعل على المفعول، لأن كثافة المعلومات التي يحملها الفاعل أهم مما يحمله المفعول، فاهتمام المتكلم والمخاطب بالفاعل أشد من اهتمامهما بالمفعول، لأن الفاعل يقدم لهما أكبر كمية من المعلومات المفيدة، ولذلك قال النحاة: إن الفاعل متى ما حذف تقدم المفعول، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد الفاعل في سد حاجة المخاطب من المعرفة، " وربما كان هذا الترابط بين الفعل والفاعل هو الذي دفع النحاة إلى القول بأنه لا بد لكل فعل من فاعل مذكور أو مقدر وهو الذي يدفع المحلل أو المعرب لأن يبحث عن فاعل لمجرد ذكر كلمة (فعل)، لأن الفعل بحاجة دائماً إلى فاعل ليتَّحِد معه ويلازمه ليستقيم معناه، والفاعل بحاجة إلى ما يُسندُ إليه.

وتترتب المفاعيل في الجملة الفعلية بناءً على رتبة الفعل (المبني عليه)(موقعه) حيث تتقدم المفاعيل نحوه بالرتبة (المنزلة) و ذلك بحسب قوة العلاقة المعنوية بين المبني عليه والمفعول، وهذا الموضوع وإن كان من الأمورالمختلف عليها بين النحاة إلاّ أنهم متفقون على أن المؤثر في عملية الترتيب هي رتبة (موقع) المبني عليه.وقد رتبها تمام حسان على النحو التالي :

"فعل + فاعل + مفعول به + مفعول معه + مفعول مطلق + ظرف زمان +

(١٤٢) – ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين، ٥٣٨/١

مكان + مفعول له، نحو: ضربت زيداً وطلوعَ الشمسِ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ في دارِهِ تأديباً له "(١٤٣).

وتابع تمام حسان محمد حماسة حين تحدث عن حرية الرتبة فذهب إلى أن العنصر الدلالي في الجملة قد يميز بين الوظائف النحوية للألفاظ، وهو "يتيح لها حرية الرتبة، فتقدم من تأخر، أو تؤخر من تقدم"(١٤٤)، أما أسامة عطية فقد سار على نهج حماسة حين كتب "وخلاصة القول فإنه يجوز تبادل الرتبة أو العدول عنها بين الفعل والفاعل والمفعول"(١٤٥). أما كتاب عزام الشريدة، فيتحدث عن تحويل (الرتبة) التي يقصد بها أوضاع الكلم في الجملة، وترتيبها، وحرية هذه الأوضاع، ويعد الترتيب الوضعي للكلم مبدأ للترتيب الأصلي. والتصرف في تغيير هذه الأوضاع يمكن أن يعدّ مبدأ للمراتب الفرعية المشتقة، فيبين أن الألفاظ تترتب بحسب قوة العلاقة المعنوية القائمة بينها(١٤٦)، فالرتبة هي التي تحدد صحة النظم أوضعفه أو فساده، فإذا كان التقديم يؤدي إلى الإخلال بالمعنى المطلوب، امتنع التقديم.

وبهذا المفهوم قال علي المعيوف: "أمّا الرتبة الأصلية في بحثي هذا فمعناها ما يمكن وصفه بأنه الرتبة الأولى بين المواضع/ الوظائف الاسمية في البناء التركيبي المجرد للجملة في العربية قبل تأليف الكلام دون النظر إلى احتمال التقديم والتأخير بين المواضع عند تأليف الكلام"(١٤٧).

---

(١٤٣)- حسان ،تمام، البيان في روائع القرآن ، ص ١٠٧

(١٤٤) - حماسة، محمد عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص: ١٣٨.

(١٤٥)- عطية، أسامه، قرينة الرتبة ومكونات الجملة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية ،ع١، ٢٠١٠ ، ص:٢٣١.

(١٤٦)- الشريدة، عزام، دور الرتبه في الظاهرة النحوية المنزلة والموقع، ط١، دار الفرقان- عمان،٢٠٠٤م، ص:٣٨ .

(١٤٧)- المعيوف، علي، نظرية الموضع في كتاب سيبويه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، ٢٠١٠، ص:٢٠١.

والذي أريد التأكيد عليه أن الرتبة عند النحويين القدماء هي موضع أصلي للألفاظ في التركيب فإن وقعت فيه الألفاظ في موقعها كانت الجملة مرتبة، وإن وقعت في غير ذلك الموضع كانت الجملة غير مرتبة، ورتبة اللفظ صفة تلازمه أينما حل في الجملة، فالذي يتقدم أو يتأخر اللفظ لا رتبته.

أما إبراهيم أنيس فقد رفض ظاهرة تقديم المفعول به برمتها، ما لم تعتمد على نفي أو استفهام، ويقبلها في الشعر دون النثر؛ لأن للشعر أسلوبه الخاص، ويعلل ما جاء منها في القرآن الكريم بأنه إنما جاء رعاية للفاصلة القرآنية، وأن نظام الفواصل هو الذي حتّم تقديم المفعول على الفاعل، يقول:" ما قاله النحاة من جواز تقدّم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس لا مبرر له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن يكون رخصة مَنَّ بها علينا النحاة دون حاجة ملحة إليها، غير إنا قد نقبلها في الشعر، وذلك لأن للشعر أسلوبه الخاص"[١٤٨]. ثم يذكر في موضع آخر أن تظام الفواصل القرآنية والحرص على موسيقاها هو الذي تطلب تأخير الفاعل، في نحو قوله تعالى:" فأوجس في نفسه خيفةَ موسى"[١٤٩]، فيبين أن الفاعل والمفعول يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه في الجملة التي حددتها أساليب اللغة، وليس للحركات الإعرابية في رأيه أي دور دلالي في تمييز الفاعل من المفعول، لأن الأصل في كل كلمة سكون آخرها[١٥٠]، فإذا انحرف أحدهما عن موضعه تتبعناه في موضعه الجديد في سهولة ويسر، ودون لبس أو إبهام لأن الجملة حينئذ تشتمل على ما يرمز إليه، ويدل عليه[١٥١].

---

(١٤٨)-. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٧٨م، ص: ٢٤٤

(١٤٩) – أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص: ٢٤٤.

(١٥٠) – أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص: ٢٤٢.

(١٥١) – أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص: ٢٤٤.

وقد استند إبراهيم أنيس في رأيه هذا إلى أن العربية لغة دقيقة النظام، وأن القول بأن المتعلقات فيها لا تلزم دائما أواخر الجمل هو مناقض لوصف العربية بالدقة، بل هو من" الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات فضلاً عن لغة منظمة دقيقة كلغتنا العربية"(١٥٢).

وبهذا ينحو إبراهيم أنيس إلى التضييق على المتكلم، وهدر القيم الدلالية التي يكتسبها التركيب نتيجة حركة المفعول به داخله.لأن حركات الإعراب التي امتازت بها اللغة العربية قد أعطت المتكلم حرية صياغة الجملة، وتشكيل عناصرها، التشكيل الذي يجعل الجملة أكثر استجابة لاهتمام مواضع عناصر التركيب.

فليست اللغة العربية كالإنجليزية مثلا تعتمد في بيان وظيفة الكلمة في الجملة على موقع الكلمة، تلزم الكلمات مواقع معينة يجب أن لا تتعداها، أما العربية فإن خصيصة الإعراب فيها أتاحت للمتكلمين أن يقدموا ما يشاءون من عناصر الجملة لأغراض يقتضيها القول، دون أن يسبب ذلك غموضا في التعبير، أو إخفاء للوظيفة التي قد تؤديها الكلمات.

أما قول ابراهيم أنيس أن العدول عن الأصل من أجل رعاية الفاصلة القرآنية، فنقول إن القرآن الكريم يراعي المعنى مع مراعاة الفاصلة القرآنية، ولا يراعي الفاصلة على حساب المعني، فإذا لم يكن هناك فرق في المعنى بين التقديم والتأخير حصل التقديم والتأخير من أجل رعاية الفاصلة القرآنية.

بناء على ما ورد من معالجة النحويين والبلاغيين لموضوع التقديم والتأخير نرى أن: جميعهم كان يُسخّر اللغة لتعليل قواعد علمه. فسيبويه استعمل اللغة، وما يناسبه منها لخدمة قواعد النحو وتطوير نظرية نحوية، فكان قد اهتم بالمعنى والتركيب معاً، وكذلك الجرجاني فقد فعل أمراً مشابهاً في البلاغة، فاعتمد

(١٥٢) – أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص: ٣١٧.

على المعنى أساساً لنظريته، ولكن دون إغفال تام لقواعد النحو، فهو يولي المعنى اهتمامه الأول ويعطيه الأهمية الأكبر في الجملة.

ولا ننسى ما خصت به العربية من ظاهرة الإعراب التي تكشف عن علاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض، إذ يمكن في العربية مثلا تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره، كلما أملت دقة التعبير ودعت إليها وجه الأداء، وكان من شأن الإعراب أن يكشف عن الفاعل والمفعول على السواء خلافا للغات غير المعربة كالإنجليزية والفرنسية حين أوجبت تقديم الفاعل وتأخير المفعول(١٥٣).

فالكلمات في العربية تتخذ مواقع محددة لأداء المعنى، فالفعل والفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر وغيرها من مكونات الجملة لها مواقعها التي حددتها قواعد اللغة، غير أن هذا لا يعني صرامة القاعدة، وعدم إمكانية تبادل المواقع بين أجزاء الكلام، ذلك أن وجود الحركات الإعرابية يعطي الكلمات مزية تجعلها تغير موقعها الأصلي ، لأن علامات الإعراب تدل على موقع الكلمة ووظيفتها في التركيب، أينما كان موقعها من الجملة المنظومة، وهذا النوع من التغيير بين أجزاء الكلام(تغيير في الرتب) داخل التركيب اللغوي للجملة يدرسه البلاغيون تحت مبحث التقديم والتأخير(١٥٤). غير أن تغيير مواقع الكلمة لا يأتي اعتباطيا في الجملة، بل يأتي لهدف يقصده المتكلم باللغة، ليفهمه المتلقي على وجهه الصحيح، فإن المتكلم قد يؤخر في نسق الكلام ما حقه التقديم، أو العكس، وذلك لأغراض يريدها ودلالات يقصدها، ولذلك يقول سيبويه عن العرب الأولين إنهم :"يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعني"(١٥٥). يساهم في هذا الفهم الأسلوب والتركيب اللغوي والمعنى الدلالي وسياق الحال. ولكي نفهم هذا التغيير

(١٥٣) – عبد القادر ، أمجد، الدلالة في الجملة الفعلية والاسمية بين الجرجاني وبعض الدارسين المحدثين، مجلة الآداب البصرة، العدد ٦٢، ٢٠١٢م، ص:٤٥
(١٥٤)– انظر: العقاد، عباس محمود، اللغة الشاعرة،المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ص: ١٦
(١٥٥)– سيبويه، الكتاب: ٣٤/١.

بين أجزاء الكلام ونعرف مواضعه في التركيب النحوي قام الباحث بالرجوع إلـــى التراث النحوي والبلاغي القديم؛ لتأصيل هذا التغيير فيما يخص رتبة المفعول به داخل التركيب اللغوي موضوع الدراسة.

المراجع:

١- ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٩م.
٢- الاستراباذي، رضي الدين ، شرح كافية ابن الحاجب،تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧م
٣- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ٢٠٠٧.
٤- الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٦٣م.
٥- الأنصاري، ابن هشام ، جمال بن عبد الله، أوضح المسالك ، تحقيق، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٣، ٢٠٠٧.
٦- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ط٦، ١٩٧٨م.
٧- البياتي، سناء، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل – عمان، ط١، ٢٠٠٣.
٨- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، مختصر المعاني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ٢٠٠٤م.
٩- الجرجاني، عبد القاهر ابو بكر عبد القاهر بن محمد بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٨م .
١٠- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر، ١٩٩٤م.

١١- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٤، بغداد ١٩٩٠ .
١٢- ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، د. ت،
١٣- الجواري، أحمد عبد الستار، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧ م.
١٤- حماسة، محمد عبد المطلب، في بناء الجملة، العربية، دار الشروق، القاهرة- مصر، ١٩٩٦م.
١٥- حماسة، محمد عبد اللطيف، النحو والدلالة، دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٦- حسان تمام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة،ط١، ١٩٩٣م.
١٧- حسان، تمام، اللغة العربية مبناها ومعناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٧٩م.
١٨- الراجحي، شرف الدين علي، المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية،١٩٨٩م .
١٩- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، الواضح في علم العربية، تحقيق، أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.
٢٠- الزمخشري جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠١م
٢١- السامرائي، فاضل صالح ، الجملة العربية، دار الفكر، عمان- الأردن، ط١ ٢٠٠٠م .
٢٢- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو ، مطبعة التعليم العالي-الموصل، ١٩٨٩م.

٢٣- ابن السراج، أبو بكر البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مطبعة النعمان –النجف ، ١٩٧٣م.
٢٤- السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم –دمشق ١٩٨٦م.
٢٥- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، عبد السلام هارون،عالم الكتب، بيروت د. ت.
٢٦- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١.
٢٧- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط١، المكتبة العصرية –بيروت، ١٩٩٩م.
٢٨- الشريدة، عزام، دور الرتبه النحوية المنزلة والموقع في الظاهرة، ط١، دار الفرقان- عمان،٢٠٠٤.
٢٩- العامري، حميد، التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار الشوؤن الثقافية- أفاق عربية، بغداد- العراق، ١٩٩٦م.
٣٠- عبد القادر، أمجد، الدلالة في الجملة الفعلية والاسمية بين الجرجاني وبعض الدارسين المحدثين، مجلة الآداب البصرة، العدد ٦٢، ٢٠١٢م.
٣١- ابن عصفور،علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار،الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨م.
٣٢- عطية، أسامة، قرينة الرتبة ومكونات الجملة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، ع ١، سنة ٢٠١٠ م.
٣٣- العقاد، عباس محمود، اللغة الشاعرة، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

٣٤- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان بيروت،د. ت.

٣٥- عوض، سامي، وشحود حسن، مفهوم الرتبة النحوية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد ١٧، ٢٠١٢م.

٣٦- المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٣٧- المعلوف، سمير ، حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٦م.

٣٨- المعيوف، علي، نظرية الموضع في كتاب سيبويه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، ٢٠١٠ م.

٣٩- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥م .

٤٠- النجادات، نايف محمد، العلة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته، ٢٠٠٤م.

٤١- نصيف، ياسين عبد اللطيف، التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م.